دراسة في أثر الأبعاد السياسية والثقافية للعولمة على الدولة القومية

تاريخ تسلم البحث: ٢٠/٠٨/٢٠٠٦م   تاريخ قبوله للنشر: ٢٣/٠٥/٢٠٠٧م

علي عواد الشرعة*

مُلَخَّص

لقد شاع مفهوم العولمة منذ التسعينيات من القــرن العشــرين، وأصــبح مفهوماً مركزياً لتفسير التغيرات الاجتماعية، حيث فرضت تحديات لمفهوم الدولــة القومية ووظائفها، وللمنظور التقليدي للسيادة، وحتَّم على الدولة ضرورة التكيــف مع هذه التحديات. وحيــث إنَّ للعولمــة أبعــاداً كثيــرة، مثــل: الاقتصــادية، والاجتماعية، والاتصالية، إلا إنَّ الأبعاد السياسية والثقافية تبقــى الأكثــر جــدلاً وتأثيراً. لذا، تركز هذه الدراسة على تحليل أثر الأبعاد الثقافية والسياســية، مــن خلال دراسة القضايا السياسية، مثل: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والأقليــات، وسيادة الدولة، وبعض القضايا الثقافية، مثل: التجانس الكوني، والهوية القوميــة، وحق التغاير الثقافي، وأثرها على مفهوم الدولة القومية.

Abstract

The concept of globalization has spread since the ١٩٩٠s and became a central concept to explain the sociological changes , and it imposed challenges before the Nation state and its functions and the traditional concept of sovereignty and it imposed states to adapt it self with these changes. While Globalization has many dimensions like economical, communicational …etc. Still, the cultural and political dimensions remain the most disputed and controversial dimensions. This study analysis the impact of the cultural and political dimensions on Nation State by investigating the political issues like democracy , human rights, minorities and sovereignty . And the cultural issues such as global homogeneity, national identity, the right to cultural differences.

* أُستاذ مساعــد، قسم العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

المقدمـــة:

عندما يذكر لفظ العولمة ينصرف الذهن، من الناحية اللغوية، إلى معنى محــدد وهو جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من حيز المحدود إلى آفاق اللامحــدود، واللامحدود هنا يعنى العالم كله، فيكون إطار الحركة، والتعامل، والتبادل، والتفاعل على اختلاف صوره السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، متجــاوزاً الحــدود الجغرافيــة المعروفة للدول المختلفة.

غير أن تعريف العولمة لا يقتصر على ذلك، أى مجرد نقل الحركــة أو الفعــل إلى النطاق العالمى بشكل محايد، وإنما تعرف العولمة بأنها تعميم نمــط مــن الأنمــاط الفكرية، والسياسية، والاقتصادية، على نطاق العالم كله.

وبعيداً عن الدخول فى مجادلة حول تعريف العولمة، فإن ما يهمنا هو الوقــوف عند الأسس الموضوعية التى تفضي إلى طرح قضية العولمة، وتجعلها واحدة من أهــم القضايا المطروحة على الساحة الفكرية والسياسية، ونحن فى بداية قرن جديد.

لقد برزت العولمة بالأساس، فى البداية، فى مجال الاقتصاد، وكنتــاج للثــورة العلمية والتكنولوجية، وثورة الاتصالات والمعلومات الهائلة، ولكن لا تقتصــر العولمــة على المجال الاقتصادي وحسب، وإنما تمتد إلى مجالات أخرى مختلفــة، ســواء فــى السياسة، أو الثقافة، أو الإعلام. فنمو الاقتصاد الرأسمالي، كما يستلزم وجــود أســواق حرة، فإنه يستلزم أيضا وجود أنظمة سياسية ديمقراطيــة، تحقــق الشــفافية والرقابــة والمحاسبة، وأنظمة إدارية حديثة تضمن الكفاءة والفاعلية واللامركزية.

ونفس الأمر ينسحب على المجال الفكري والثقافي، فالليبرالية الفكرية واحتــرام الحريات الفردية شكلت النسق القيمي فى سياق نفس هذه العمليــة التاريخيــة، والــذي تطورت فى ظله مبادئ حقوق الإنسان، وانتشرت قيم التعدديــة، والتســامح، والحريــة والمساواة، وقبول الآخر، وتعايش الأفكار والثقافات المختلفة. ونفس القول ينطبق علــى ما صاحبه من حرية تدفق المعلومات والمعرفة، والإعلام الحر المفتوح.

ومن هنا، أصبحت العولمة حقيقة واقعة منذ سنوات، منذ انهيار حائط برلين فى ١٩٨٩م، وانتهاء الحرب الباردة، وانهيار النظم الشيوعية فى أوروبا الشــرقية وتفكــك الاتحاد السوفيتى، واتجاه العالم، من خلال عمليات الإصلاح الاقتصادي، نحو الاقتصــاد الحر، والاندماج فى الأسواق الكبيرة، والاعتماد بشكل متزايــد علــى الاســتفادة مــن المنجزات العلمية والتكنولوجية الهائلة، التي ولدها النظام العالمى الجديد، والتــي تعمــل على نشر وتدفق المعرفة والوعي، وتطور الحضارة الإنسانية بشكل عام(١).

وقد شاع مفهوم العولمة للتعبير عن هذه التطورات والتغيــرات، بــل وأصــبح مفهوماً مركزياً لتفسير التغير الاجتماعي فى التسعينيات.

وتُعدُّ الدولة أحد الجوانب التى تأثرت بهذه التطورات، بما تفرضه مــن عــالم مفتوح الحدود نسبياً، تزداد فيه مجالات التعاون والاهتمام بالقضايا الكونيــة، وهــو مــا فرض فى النهاية تحديات لمفهوم الدولــة ووظائفهــا، وكـــذلك للمنظـــور التقليــدي للسيــادة، وحتم على الدولة ضرورة التكيف مع هذه التحديات.

ويتضح تأثر الدولة بالعولمة بالنظر إلى الأبعاد المختلفــة للعولمــة، فالأبعــاد الاقتصادية تتمثل فى نمو الاعتماد المتبادل بين الدول وتعمُّقه، وفي وحدة الأسواق المالية وتعميق المبادلات التجارية، وإنشاء منظمــة التجــارة العالميــة، وظهــور التكــتلات الاقتصادية العالمية، ونشاط الشركات دولية النشاط، والمؤسســات الدوليــة الاقتصــادية كالبنك والصندوق الدوليين. وتؤدي هذه التطورات إلى بروز تساؤل هام حول الوظيفــة الاقتصادية للدولة، وخاصة أن هذه التطورات تفرض نموذجاً معيناً للتنمية، وهو النموذج الليبرالي أو اقتصاد السوق، وتتحكم فى كثير من الأنشــطة الاقتصــادية، مــن خــلال مؤسسات التمويل الدولية، والشركات الكونية، وغيرها.

وتبرز الأبعاد السياسية للعولمة فى سقوط الشمولية والسلطوية، والنزوع إلــى الديمقراطية والتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان، كما تبرز فى هيمنة الولايــات المتحدة الأمريكية على العالم. ويطرح هذا تســاؤلات عديــدة، منهــا هــل العولمــة

ديمقراطية؟ وما هو دور الدولة فى التحول السياسي، بعد أن فرض عليها التحول بسبب التغيرات الدولية، وربط المؤسسات الاقتصادية الدوليـــة التحـــول السياســـي بـــالتحول الاقتصادي؟ وهل تتمتع الدولة بحرية الحركة فى ظل النظام الدولى أحـــادى القطبيـــة؟ وأين هي سيادة الدولة في ظل التدخل الدولى فى الشؤون الداخلية للدول، مثـــل التـــدخل الدولي لاعتبارات إنسانية؟

وتتضح الأبعاد الثقافية للعولمة في الاتجاه لصياغة ثقافة عالمية متجانسة، لهـــا قيمها ومعاييرها بهدف ضبط سلوك الدول والشعوب. وهناك من يؤيد هذا التصـــور إذ يعتقد أنَّ القوى الاقتصادية تؤدي إلى خلق ثقافة عالمية متجانسة. وبطبيعة الحال، هناك من يرفض التصور السابق، ويؤكد على فكرة الاختلاف، وليس التجـــانس أو التماثـــل. ويؤيد هذا التصور (J. Rosenau) الذى ينفى فكرة التجانس أو التماثل بين الأفـــراد فـــى العالم، كما يؤكد ذلك (S. Huntington) فى أطروحته حول صراع أو صدام الحضارات. ويطرح هذا تساؤلات عديدة منها: هل تستطيع الدولة حماية خصوصياتها الثقافية فى ظل محاولة صياغة ثقافة عالمية متجانسة؟ وهل تؤدي العولمة إلى إضعاف التكامل الـــوطنى والهوية بتشجيع هويات تتخطى الدولة، وتقوية أخرى دون المستوى القومى؟.

وبالتالي، فتأثير العولمة على الدولة محل جدل ونقاش، بطرحه لقضـــايا عديـــدة ذات تأثير قوي على الدولة، وسيادتها، ووظائفها التقليدية. ولا يعنى هذا تفكيك الدولة أو زوالها ، حيث لا يوجد دليل على أن العولمة تقود إلى حكومة عالمية ذات سيادة، كمـــا يزعم الليبراليون أصحاب النزعـــة العالميـــة *liberal Universalists*، أو إلـــى فوضـــى عالميـــة، كما يدعى الأيكولوجيون الراديكاليون وغيرهم.

وتجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات، قبل تنـــاول مفهـــوم العولمـــة وأبعـــاده السياسية والثقافية، وهي:

١- إن ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة، فهي نتاج تطور يمتد إلى قرون طويلة، وإن تبلور مفهومها وبرز في أوائل التسعينيات من القرن العشـــرين، حتـــى أن هناك من صار ينظر إلى العولمة باعتبارها النظام العالمي الجديد.

٢- تنطبق دراســـة تأثير العولمة على الدولة القومية بالأساس علـــى دول العـــالم الثالث، التي أضاعت عقودا كثيرة لبناء الدولة القومية. وهـــذا يعنـــى تركيـــز الدراسة على دول العالم الثالث– رغم أن التأثير لا يقتصر على هـــذه الـــدول فقط- ولكنها الأكثر تأثراً بالعولمة، وكما يعني، أيضاً، تناول نماذج أخرى من غير دول العالم الثالث، كلما أمكن ذلك.

٣- يُعدُّ مبدأ السيادة، وما يرتبط به من قضايا، أحد المقومات التي نهضـــت عليهـــا نظرية الدولة، حيث ارتبط مبدأ السيادة من حيث ظهوره ونشأته، بقيام الدولـــة القومية. وبالتالي تعدُّ السيادة من القضايا المحورية في تناول أثر العولمة على الدولة القومية. وإذا كانت السيادة هي السلطة العليا للدولة في إدارة شـــؤونها سواء داخل إقليمها أو خارجه، وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة يحرم التدخل فـــي الشؤون الداخلية، فبما يفسر التدخل في شؤون الدول الداخلية تحـــت مســـميات مختلفة، مثل: التدخل لاعتبارات إنسانية لحماية حقوق الإنســـان، أو لمكافحـــة الإرهاب الدولي، أو لفرض نماذج للتنمية السياسية والاقتصادية. أيضـــاً بمـــا يفســـر ضعـــف حـــرية الدولة في تحركها الخارجي وظهور قـــوى أخـــرى منافســـة لهـــا، مـــثـــل: الشـــركات متعـــددة الجنسـيات، والتكـتلات الاقتصادية، والمنظمات غير الحكومية ؟.

٤- لا يمكن أن تفهم العولمة كمجرد تجلى للتطورات الثقافية ولثـــورة الاتصـــالات والمعلومات، وستظل هذه العوامل، مع أهميتها، غير مفهومة مـــا لـــم تـــربط بامتداد النظام الرأسمالي إلى معظم أنحاء العالم.

٥- إن العولمة جزئية، وليست كاملة بعد، فما زالت قطاعات واسعة مـــن العـــالم بمعزل عنها.

٦- إن العولمة انتقائية، وتتم على هوى الشركات المتعددة الجنسيات، ودول المركز الصناعي.

٧- هناك جوانب للعولمة قابلة للارتداد والانعكاس. وهذه الجوانـــب تتمثـــل فـــى السياسات الاقتصادية التحريرية، والاتجاه إلى اقتصاد السوق[٢].

٨- للعولمة أبعاد متعددة، ولكن الدراسة سوف تقتصـــر علـــى الأبعـــاد السياســـية والثقافية.

أولا: مفاهيم الدراسة :

يمكن تحديد مفهومين رئيسيين لهذه الدراسة، وهما: مفهوم العولمـــة، ومفهـــوم الدولة.

١ - مفهوم العولمة :

تظهر العولمة، كمفهوم، فى أدبيات العلوم الاجتماعية كـــأداة تحليليـــة لوصـــف عمليات التغيير فى مجالات مختلفة.

ويلاحظ، قبل الخوض فى التعريفات، ما يلى:

- العولمة ليست مفهوماً مجرداً فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية فـــي مجـــالات السياســـة، والاقتصـــاد، والثقافـــة، والاتصال.
- للعولمة بعد دولى كونى متزايد؛ لأن العمليـــات السياســـية، والأحـــداث، والأنشطة، في عالم اليوم لها بعد دولى كونى.
- هناك عمليات أساسية للعولمة:
  - المنافسة بين القوى الكبرى.
  - الابتكار التكنولوجي.
  - انتشار عولمة الإنتاج المتبادل والتحديث.

- إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة، نظراً إلى تعدد تعريفاتها والتي تتأثر أساساً بإنحيازات البـــاحثين الأيديولوجيـــة، واتجاهـــاتهم إزاء العولمة: رفضاً أو قبولاً.

وانطلاقاً من هذه الملاحظات نعرض لأهم التعريفات:

الأوصاف العامة :

تشـــير الأوصـــاف العـــامة إلى أن العولمة تصف وتعـــرف مجموعـــة مـــن العمليات التي تغطي أغلب الكون، أو التي تشيع على مستوى العالم.

ومن هنا فإن:

- العولمة لها بعد مكاني، لارتباطها بكل أنحاء العالم، وامتدادها.
- العولمة تتضمن تعميقاً في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الـــدول والمجتمعات التي تشكل المجتمع العالمي(٣).

التعريفات الإجرائية :

توجد محاولات متعددة لتعريف العولمة تعريفاً إجرائياً، ولكن أكثرهـــا انتشـــاراً تعريف ***(J. Rosenau)*** في دراسته الشهيرة(٤):

The Dynamics of Globalization: Toward an Opeirational Formulation.

فهو يرى ***(J. Rosenau)*** أن مفهوم العولمة يقيم علاقة بين مســـتويات متعـــددة للتحليل: الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والايديولوجيا. كما يشمل إعادة تنظيم الإنتـــاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويـــل، وتماثـــل الســـلع المســـتهلكة لمختلف الدول، صراعات الهجرة. وبالتالي، فإن إيجاد صيغة مفردة تصف كـــل هـــذه الأنشطة تبدو عملية صعبة.

ويمكن القول إن منهج ***(J.Rosenau)*** في وضع تعريف للعولمـــة يتمثـــل فـــي ضرورة تحديد المشكلات المرتبطة بالمفهوم. ولهذا، يطرح تساؤلات متعددة: ما هـــي العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة في الوقت الراهن؟ وهل العولمـــة تتضـــمن زيادة التجانس، أم تعميق الفوارق؟ وهل العولمة تنطلق من مصادر رئيسية واحـــدة، أم

تنطلق من مصادر متنوعة ومتداخلة؟ وهل العولمة استمرار لنمو الفجوة بـــين الفقـــراء والأغنياء؟

ويرى ***(J.Rosenau)*** أنه إذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف للعولمة، فلابـــد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها:

- الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات، بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس.
- الثانية : تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.
- الثالثة : تتعلق بزيـــادة معـــدلات التشـــابه بـــين الجماعـــات، والمجتمعـــات، والمـــؤسسات.

وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعـــات، وإلـــى العكس للبعض الآخر. وبالتالي، فإن جوهر عملية العولمة يتمثل فـــي ســـهولة حركـــة الناس، والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني.

وفى ضوء ذلك، يثار تساؤل: كيف تحدث العولمة؟ وكيف تنتشر؟

وطبقاً لرأي ***(J.Rosenau)*** تتم عملية الانتشار من خلال أربع طـــرق متداخلـــة ومترابطة:

- التفاعل الحواري الثنائي الاتجاه، عن طريق تقانة الاتصال.
- الاتصال المونولوجي أحادى الاتجاه، من خلال الطبقة المتوسطة، بمعنـــى اتصالات أحادية الجانب يدعمها الإعلام.
- المنافسة والمحاكاة.
- التماثل المؤسسي.

غير أن هذا لا يعنى أن عملية العولمة تسير على النطـــاق القـــومـــــي بغيـــر مقاومة، فهناك صراع بين العولمة والمحلية. وقد ميـــز ***(J.Rosenau)*** بـــين العولمـــة والمحلية حيث تقلل العولمة من أهمية الحدود، بينما تؤكد المحلية على الخطوط الفاصـــلة بين الحدود. والأولى تعني توسيع الحدود، والأخرى تعميق الحدود.

وفى المجال الثقافي والاجتماعي، تعني العولمة انتقالاً للأفكار والمبادئ وغيرها، بينما تميل المحلية إلى منع الانتقال.

١. العولمة الاقتصادية :

يميل أنصار تعريف العولمة اقتصادياً إلى دراسة التغير في بنية النظام الاقتصادي الدولي، والذي يتسم بالآتي:

- انهيار نظام (بريتون وودز).
- عولمة النشاط الإنتاجي.
- عولمة النشاط المالي، واندماج أسواق المال.
- تغير مراكز القوى العالمية.
- تغير هيكل الاقتصاد العالمي، وسياسات التنمية.

وهكذا تتعدد تعريفات العولمة بشكل كبير، حتى أننا قد لا نجد تعريفاً واحداً يتفق عليه أغلبية المفكرين، ويرجع ذلك إلى اختلاف درجة تأييدهم للعولمة، وكذلك لتعدد أبعاد الظاهرة، ومن ثم يركز كل كاتب على أحد أبعادها، فمنهم من يركز على البعد الاقتصادي فقط بوصفها "رسملة العالم".

ومنهم من يركز على البعد الاتصالي بوصفها زيادة الاتصالات الدولية، وهناك من يعدها عملية مستمرة، لها مؤشراتها الكمية والكيفية، ومنهم من يعدها أيديولوجية شاملة ، ومنهم من يعدها عملية تقيم علاقة بين مستويات متعددة، ولها آلياتها لتفعيل ذلك، وهناك من يراها عملية بدأت منذ القدم، وليست بظاهرة جديدة.

وحقيقة، إذا تتبعنا جميع تعريفات العولمة: المؤيدة منها أو المعارضة، المتفائلة منها والمتشائمة، فإننا نجد أن العولمة لا تخرج عن كونها "عملية فتح للحدود بين الدول، وتقليل عقبات التعاون الدولي، وزيادة التفاعلات بين الدول والمجتمعات بشكل كثيف في مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والإعلامية، والاتصالية، والتكنولوجية(٥).

إذن، العولمة تؤدي إلى تزايد فتح الحدود وتزايد التعاون، وما دامت كذلك فمـــن الصعب تحديد بدايتها؛ لأن هناك اتجاهاً منذ فجر التاريخ نحـــو مزيـــد مـــن التعـــاون والتفاعل، ولكن تطورها ارتبط بالتطور في وسائل الاتصالات وحركة رأس المال.

وفى كل الحالات، لا يمكن تعريف العولمة بغير تحديد تجلياتها وأبعادها، فـــى ميادين السياسة، والاقتصاد، والثقافة.

٢. مفهوم الدولـــة :

لـــيس مـــن السهل إعطاء تعريف محدد وواضح للدولـــة، فهنـــاك تعريفـــات متعددة. فـــ **(دوجي)** مثلاً يعرف الدولة بأنها: "جماعة من الناس الاجتماعيين، بيـــنهم طبقة حاكمة و أخرى محكومة". **و(فوشي)** يعرفها بأنها: "مجموعة دائمة مستقلة مـــن أفراد يمتلكون إقليماً معيناً، وتضمهم سلطة مشتركة ومنظمة، بغرض أن يكفل لأفرادهـــا جملة، ولكل واحد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه".

ونظراً لتعدد التعريفات الخاصة بالدولة، فإن الكثير من الكتـــاب يميلـــون إلـــى الاهتمام بتحديد أركان الدولة وعناصرها، فبطرس غالي وخيري عيسى يعرفان الدولـــة بأنها: "مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، وتسيطر علـــيهم هيئـــة منظمة استقر الناس على تسميتها بالحكومة" وبناء على هذا التعريف يكون هناك ثلاثـــة عناصر للدولة هي: الشعب، والإقليم، والحكومة. والشعب هو مجموعة من الأفـــراد، يختلف عددها من دولة لأخرى، ويلزم لكي تعيش هذه المجموعة معـــا أن تقـــوم بـــين أفرادها، مهما كان عددهم، نوع من الترابط والانسجام، يؤكد الرغبة في العيش معا.

والإقليم هو النطاق الذي تمارس عليه الدولة سيادتها، ويشـــمل هـــذا العنصـــر الإقليم الأرضي، والمائي، والجوي، وبالتالي، يجب أن يكون الإقليم محدداً. وأخيـــراً، لا يمكن أن تقوم دولة على أساس وجود شعب وإقليم محدد فقط، بل يلزم وجود هيئة حاكمة أو سلطة سياسية عليا يخضع لها جميع الأفراد الذين يكونـــون الجماعـــة، وتقـــوم هـــذه الحكومة بالوظائف التنفيذيـــة، والتشريعيـــة، والقضائيـــة، التـــي تلـــزم لإدارة شـــؤون الإقليم، واستغلال موارده لمصلحة الأفراد، ولحمايتهم من أي اعتداء خارجي يهدد أمنهم

واستقرارهم. وبالتالي، فالدولة لا يمكن أن تنشأ وتقوم بـــدون وجـــود حكومـــة تتـــولى القواعد المنظمة لعلاقات الأفراد داخل المجتمع، وتضمن طاعة الأفراد واتبـــاعهم لهـــذه القواعد. كما إن الدولة لا بُد أن تتمتع بالسيادة لكي تستطيع الحكومة القيـــام بـــدورها. وهذا ما جعل بعض الباحثين يَعُدُّ السيادة العنصر الرابع للدولة، وبالتالى تكون عناصـــر الدولة هى: الشعب، والإقليم، والحكومة، والسيادة(٦).

ثانياً: الأبعاد السياسية للعولمة والدولة القومية :

للعولمة تجليات سياسية متعددة، تظهر في قضايا حقـــوق الإنســـان، وقضـــايا الـــديمقراطية وسيادة الـــدولة وقوتها ووظائفها، وفى التدخل فـــي الشـــؤوون الداخليـــة للدول. ولكـــن تبدو العولمة أمام مفارق واضـــحة، ففـــي الوقـــت الـــذي تبشـــر فيـــه بالديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان وحرية الفرد والحريات العامـــة، فهـــي تغـــض الطرف على انتهاك هذه القيم في كثير من بلدان العالم، إما بسبب المصالح التجارية، أو بسبب سياسات بعض الدول وتحالفاتها.

ويكفينا، كمثال، ما يحدث في الشرق الأوسط، ونحن نرى كيف يطوى موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلاح النووي في الشأن الإسرائيلي، وكيف يشـــهر هـــذا السلاح وأسلحة أخرى معه في وجه دول عربية وإسلامية، إذا لـــم تتنـــاغم والسياســـات الأمريكية والإسرائيلية(٧). وسنعرض لبعض القضايا التـــي توضـــح الأبعـــاد السياســـية للعولمة، وأثرها على الدولة القومية.

١ - قضايا حقوق الإنسان :

اقترن انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، وانتهاء حـــرب الخلـــيج الثانية ببروز الدعوة لنظام عالمي جديد، والذي تصاعد معه الحديث عن حقوق الإنســـان والديمقراطية، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها إلزام كافة الدول بتطبيـــق معايير معينة لحقوق الإنسان. ولكن الولايات المتحدة لم تكتف بذلك، بـــل ســـعت إلـــى تعميم مفهوم الإنسان في الثقافة الأمريكية على العالم أجمع.

وبذلك أضحينا أمام أمركة أو عولمة حقوق الإنسان، وهو ما يختلف جذرياً عن عالمية حقوق الإنسان التي تعني الالتزام بالمفاهيم التي أقرها المجتمع الــدولي، وبعــدم تجزئة حقوق الإنسان.

ولكن الأمر اللافت للنظر في هذه المرحلة هو سعى القوى الكبرى فـــي النظـــام الدولي إلى استخدام حقوق الإنسان كسلاحٍ في سياســتها الخارجيــة، لتحقيــق أهــداف أيديولوجية استراتيجية أو اقتصادية خاصة بها. ولقد أدى هــذا الاســتخدام المصــلحي لخطاب حقوق الإنسان على المستوى الخارجي إلى "ازدواجية المعايير" عند تطبيق هــذه الحقوق، أو الدعوة إلى الالتزام بها من جانب الدول الكبرى في النظام الدولي.

ومما يثير الانتباه في المرحلة الراهنة نجاح الولايات المتحدة في تسيير مجلــس الأمن الدولي نحو إصدار قرارات مجحفة تجانب المبادئ، أو المقاصد الأساسية لحقــوق الإنسان، من خلال التعسف في تطبيق الجزاءات الواردة في الفصل السابع مــن ميثــاق الأمم المتحدة، وهو ما أدى إلى نتائج خطيرة في حالتي العراق وليبيا. هذا، وقد أصابت قرارات مجلس الأمن الدولي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب بأضرار بالغة، وخاصة القرار الخاص بفرض المقاطعة الاقتصادية على بعض الدول(٨).

٢ - قضايا الديمقراطية :

يوجــد جــدل دائــر حول العولمة والتحول الــديمقراطي فـــي مختلــف دول العالم، خاصة دول الجنوب. وقد أسفر هذا الجدل عن وجود ثلاثـــة اتجاهـــات لتحديــد العلاقة بين العولمة والتحول الديمقراطي، وهي:

أ – الاتجاه الأول: علاقة آلية :

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العولمة والتحول الديمقراطي وجهان لعملة واحــدة. بمعنى وجود علاقة ارتباطية آلية بين العولمة والتحول الديمقراطي.

وبالتالي، يرى أنصار هذا الاتجاه أن العولمة تؤدي إلى التحول الديمقراطي في أرجاء العالم. ومن مؤشرات هذا الاتجاه وأسانيده، ما يلي:

- أن الفاعلين في الاقتصاد الدولي، مثل صندوق النقــد والبنــك الــدوليين وغيرهــم سيمارســون ضغـــوطاً علـــى الحكومــات لتأســس حكمــاً ديمقراطياً. وهذا ما نشهده منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وبداية الحديث عن الموجة الثالثة للديمقراطية(٩).
- أطروحة (فوكوياما) الشهيرة "نهاية التاريخ"؛ والذي يرى أن التطــورات العالمية السياسية والاقتصادية أفرزت الصـــورة النهائيـــة لنظـــام الحكـــم البشري، وهى الديمقراطية الليبرالية، لخلوها من التناقضات الداخلية(١٠).

ويمكن مناقشة هذا الاتجاه والتشكيك في أسانيده، كما يلي:

- لا يزال الكثير من الحكومات ينتهك حقوق الإنسان في ظل العولمة، كمـــا إن إقرار التعددية الحزبية التنافسية لا يضـــمن بذاتـــه زيـــادة المشـــاركة الشعبية.
- لا تشرك الدول -حتى التي تحوز على مرتبة عليا في تقارير منظمة العفو الدولية- مواطنيها في القضايا الكونية، مثل: تطبيق برامج صندوق النقــد والبنك الدوليين والمشاكل البيئية(١١).

ب ــ الاتجاه الثاني: علاقة تهديــد :

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العولمة تمثل تهديــداً للديمقراطيـــة؛ لأن العولمـــة ترتبط بنظام دولي غير ديمقراطي يتسم بالشمولية.

وتجدر الإشارة إلى دراسة (Gill)(١٢)، والتي تشير إلـــى أن العولمـــة تتضـــمن تناقضاً أساسياً، فمن ناحية تؤدى العولمة إلى اتساع دائرة التفاوت الاجتماعي الناتج عن تطبيق الخصخصة، وانهيار دولة الرفاهية، ومن ناحية أخرى تواكب انتشـــار التحـــول الديمقراطي مع اتجاه العولمة.

ويعنى هذا التناقض، أنه في الوقت الذي أدت فيه العولمة إلى هـــدم المتطلبـــات الأساسية للديمقراطية، انتشر التحول الديمقراطي، وبطبيعة الحال كـــان تحـــولاً شـــكلياً. وبالتالي، اتسم التحول الديمقراطي بخصائص شكلية في كثير من دول العالم(١٣).

جـ ــ الاتجاه الثالث: علاقة مهيئة :

يذهب هذا الاتجاه إلى أن العولمة قد أدت إلى انتهاء سيادة الدولة، وانتهاء سيادة الدولة يقدم فرصاً للتحول الديمقراطي أو دعمه وتوسيعه. ورغم أن العولمة أدت إلى مزيد من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي داخل الدول، فإن الفئات الأقل قوة والفقيرة تستطيع مقاومة الظلم، وذلك عن طريق المنظمات التحتية "Grassroots".

وإذا كانت الهيئات أو المؤسسات الكونية، بصفة عامة، غير مهيئة للتحول الديمقراطي والقيم الديمقراطية عموماً، فإن الحركات الاجتماعية الكونية تبقى ضماناً للديمقراطية في العالم المعاصر(١٤).

٣. قضايا الأقليات والاضطهاد الديني :

تندرج قضية الأقليات ضمن القضايا الداخلية التي تم تدويلها وعولمتها مع بروز النظام العالمي الجديد. وقد تطورت هذه المسألة مع صدور إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأقليات في ١٨ ديسمبر١٩٩٢م؛ والذي أكد على صيانة حقوق الأقليات القومية والعرقية، والدينية، واللغوية، ثم قفز موضوع الأقليات قفزات كبيرة مع التشريع الذي زكاه الكونجرس الأمريكي، والمسمى "قانون التحرر من الاضطهاد الديني"(١٥).

وقد بدأ المشروع بالحديث عن اضطهاد المسيحيين، دون غيرهم على مستوى العالم، وبسبب الانتقادات التي وجهت له تم ضم الأقليات الأخرى في العالم. وترجع الأسباب المباشرة لإخراج مثل هذا القانون إلى:

- التحول في توازنات القوى داخل الحزب الجمهوري، من خلال ثقل كفة الأصولية المسيحية اليمينية، حتى أصبحت تياراً يقوم بدور محوري في صنع سياسات حزب الأغلبية في الكونجرس.
- اختلال التوازن بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال السيطرة على صنع القرار السياسي في واشنطن.

ويؤكد القانون على عدة نقاط:

أ- أن الولايات المتحدة تتعهد بحماية حرية العقيدة، وسوف تحــدد علاقاتهــا بالدول الخارجية على أساس التزامها بهذا المبدأ.

ب- أن أعضاء مجلس الشيوخ، والنــواب، وجميـــع أعضـــاء الحكومــة الأمريكية، يهتمون كثيراً بالاضطهاد الديني الذي يمارس ضد المســيحيين على مستوى العالم.

وتشمل العقوبات المقررة على الدول التي تمارس ما اسماه المشروع بالاضطهاد حرمانها من المعونة الأمريكية والاستثمارات الخاصة، وسوف تشمل هــذه العقوبــات: إعادة النظر في مساعدة الكوارث، ونظام المعونات الغذائيــة، ومســاعدات اللاجئــين، وكذلك التعاملات التجارية في بنوك الاستيراد والتصدير الأمريكية[١٦].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإدارة الأمريكيــة أبــدت عــدداً مــن التعــديلات والاستثناءات، من أهمها استثناء استيراد مادة الصمغ العربي من السودان من العقوبــات الاقتصادية، نظراً لأهميته في الكثير من الصناعات[١٧].

كما تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون أدرج الأقباط المصريين فــي قائمــة الأقليات الدينية، التي يتعين العمل على مساعدتها، والدفاع عن وجودها ومصالحها[١٨].

ويحدد مشروع القانون إنشاء مكتب مكافحة الاضطهاد الــديني، والــذي يقــوم رئيسه برصــد التقريــر السنوي لحرية العبــادة، والاعتقــاد الصــــادر عــن وزارة الخارجية، وربطه بصورة مباشــرة بالمســاعدات الخارجيــة. وبالتشــاور مــع وزارة الخارجية الأمريكية يكون لرئيس المكتب سلطات تحديد سياسة الولايات المتحــدة تجــاه الدول التي تقوم بالاضطهاد الديني.

ويحذِّر مشروع القانون من أن أي شخص ينتهك العقوبــات المفروضــة علــى الدول التي تمارس الاضطهاد الديني يعرض نفسه لفرض عقوبات مشددة طبقاً لقــانون "تحريم التجارة مع الأعداء"[١٩].

والقانون ــ كما نعتقد ــ نوع من التعبير عن أحد المنطلقات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية التي برزت منذ انتهاء الحرب الباردة، وهى المنطلقات التي تستند إلى الدور الأمريكي في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بمختلف صورها وأشكالها.

٤. قـــوة الدولـــة :

يرى كل من الاشتراكيين والمحافظين أن العولمة أدت إلى إضعاف قوة الدولة وسلطتها، وخروج المهام التقليدية للحكومات من يدها، وذلك نتيجة للاتجاه المتزايد نحو التكامل الكوني، ونتيجة للتطورات الكونية في مختلف المجالات.

وبعبارة أخرى، فإن قدرات الدولة على الحكم والسيطرة وشكل هذه القدرات قد تغير بتغير العولمة، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وخاصة في المجال الاقتصادي[٢٠].

ويشير ***(Rosenau)*** إلى تراجع قوة الدولة القومية في مواجهة التطورات الكونية وما نتج عنها من مشكلات جديدة، تعجز الدولة عن مواجهتها، مثل: قضايا البيئة، والإرهاب، والمخدرات، والأزمات المالية، وغيرها، فضلاً عن أن الدولة أصبحت اقل تأثيراً وكفاءة في إدارة شؤونها الداخلية. وقد أدى ذلك إلى أن الدولة أصبحت مصدراً من مصادر الاضطراب في السياسة ما بعد الدولية (منظور ما بعد العلاقات الدولية). كما أدى ذلك إلى أزمة سلطة بسبب ضعف ثقة المواطنين في قدرة دولهم على حل المشكلات الجديدة[٢١].

ويرى بعض الباحثين أن الدولة لم تعد قادرة على شن الحرب، بمعنى أن قدرة الدولة على تحمل مخاطر حرب دولية قد ضعفت إلى حد كبير، كما أن الدولة لم تعد مطلقة اليد فيما يتعلق بقدرتها على تعبئة مواطنيها من أجل صراع خارجي. وهذا بدوره يجعل الدولة أقل قوة بالنسبة للمواطنين، أو يجعل الآخرين أقل شعوراً بالحاجة إلى دولتهم.

وهذا يعنى أن العولمة تقلل من دوافع الدول لشن الحرب أو التورط في نزاعات إقليمية، وذلك لأن الحروب لا تقدم حوافز لرؤوس الأموال الكونية والسياحة

والاستثمارات. وهذا يتضمن إشارة إلى أن الحروب المعاصرة ستأخذ شــكل صــراع داخلي ضد الحكومة المركزية[٢٢]، هذا هو الاتجاه الغالب فيما يتعلق بتأثير العولمة على قوة الدولة، ومع ذلك هناك من يرى أن الزعم بان العولمة أدت إلى إضعاف الدولة إنمــا هو محض أسطورة أو خيال، لما يأتي:

- لا يزال معدل الإنفاق العام، الذي يشير إلى مدى سيطرة الدولة على مــوارد المجتمع وقدرتها على الدفع مرتفعاً في دول العالم، رغم تباينه من دولة إلــى أخرى.
- ضغوط التكامل في الاقتصاد العالمي لا تدفع في اتجاه انكماش الدولة، حتــى لو كانت بعض الحكومات تتضاءل قوتها.
- ترك التكامل الكوني الحكومات، بسلطاتها الاقتصادية المتعددة، كما كانت من قبل[٢٣].
- إن غالبية دول العالم تحقق الجزء الأكبر من دخلها القومي نتيجــة فعاليــات اقتصادية داخلية، وليس نتيجة تصدير سلع وخدمات.
- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما تزال تشكل نسبة ضــئيلة مــن النــاتج المحلي الإجمالي لأغلب دول العالم[٢٤].

وبعيداً عن هذا الجدل، فإن العولمة أدت وتؤدى إلى تراجع قــدرة الدولــة فــي التعامل مع بعض القضايا، وخاصة التي أصبحت ذات طابع كوني، بعد أن كانــت ذات طابع وطني.

٤. سيــادة الدولــة :

في الحقيقة لا يختلف مفهوم السيادة الوطنية عن المفاهيم الأخرى، مــن حيــث تعدد التعريفات التي يوردها الباحثون عند محاولة تعريفه، إلا أن القاسم المشترك الــذي يكاد يجمع بين هذه التعريفات جميعها إنما يتمثل في النظر إلى السيادة، باعتبارها تشــير بالأساس إلى السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها. والسيــادة بهــذا المعنى تشيــر إلى معنيين يرتبط أحدها بالآخر، وجــوداً وعــدماً: المعنــى الأول: وهــو المعنـــى

الإيجابـــي، وينصرف إلى قدرة الدولة على التصرف بحرية كاملـــة، ودون أيـــة قيـــود تفرض عليها، فيما عدا تلك التي ترتضيها هذه الدولة ذاتها وبمحـــض إرادتهـــا. وأمـــا المعنى الثاني الذي يشير إليه مفهوم السيادة الوطنية، فهو ذو طبيعة سلبية، حيـــث يفيـــد عدم إمكان خضوع الدولة لأية سلطة غير سلطتها هي.

وبالتالي يوجد وجهان رئيسيان لمفهوم السيادة الوطنية، مـــن حيـــث التطبيـــق العملي: وجه داخلي، ويقتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدول بمواطنيها وداخل إقليمها بحدوده السياسية المعلومة. وأما الوجه الثاني للسيادة فهو وجـــه خـــارجي، وينصـــرف نطاق تطبيقه إلى علاقة الدولة بغيرها من الـــــدول والكيانـــــات السياسيـــــة الدوليـــة الأخرى، ممن يعترف لها القانون الدولي العام بوصف الشخصـــية القانونيـــة الدوليـــة. ولذلك، يعنى الوجه الخارجي في التطبيق العملي للســـيادة الوطنيـــة أن العلاقـــات بـــين أعضاء الجماعة الدولية تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليميـــة لكل دولة، وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية. ولعل هذا يفسر لنـــا أهميـــة مبـــدأ المساواة في السيادة، رغم أنه مبدأ نظري.

وقد أوضح الاتجاه العام لكثير من الكتاب أن السيادة مطلقة وشاملة ودائمة، ولا يمكن التنازل عنها، ولا تجزئتها.

وتأسيساً على ما سبق، يميز بعض الباحثين بين مفهـــومين للســـيادة : الســـيادة كمفهوم قانوني، والسيادة كمفهوم سياسي. ومؤدى هذا التمييز أن الدولة قد تكون حقـــا مستقلة قانوناً، ولكنها قد تكون عاجزة عن تحقيق أهدافها القوميـــة وإشـــباع احتياجـــات مواطنيها، مما قد يعرضها لضغوط وتأثيرات بعض الدول الأخرى، الأمر الذي يجعـــل استقلالها منقوصاً، وبالتالي، تعجز عن مباشرة بعض مظاهر سيادتها.

ومع ذلك، وكنتيجة للتطورات التي قادت إلى شـــيوع الحـــديث عـــن ظـــاهرة العولمة، فإن مواقف الفقه لا تزال متباينة فيما يتعلق ببعض القضايا المتصلة بمبدأ عـــدم التدخل أو فكرة الاختصاص الداخلي. وتتمثل هذه القضايا أساساً في الآتي: ما المســـائل التي يصح وصفها بأنها تندرج بصورة رئيسية ضـــمن نطـــاق الاختصـــاص الـــداخلي للدولـــة؟، وما المسائل التي تخرج عن هذا النطاق؟ وهل الخروج على مبدأ عدم التدخل

يعد انتهاكاً لمبدأ السيادة الوطنية؟ ثم كيف يكون التدخل الدولي في الشؤون الداخلية لدولة ما؟.

فيما يتعلق بماهية المسائل التي تندرج ضمن نطــاق الاختصــاص الـــداخلي للدولة، يلاحظ أن التطورات الدولية الراهنة قد حسمت الجدل بشأنها لصالح التأكيد على أمــرين: الأول: وهو ما كان ينظر إليه في الماضي على أنه ضمن نطاق الاختصاص الداخلي للدولة، يشهد اليوم حالة من التقلص لصالح المجتمع الدولي، وعلى حساب مبــدأ السيادة الوطنية. والثاني: يتمثل في حقيقة أن بعض الموضوعات التي كان ينظر إليهــا في الماضي على أنها ضمن الاختصاص الداخلي للدولة مثل قضــايا حقــوق الإنســان والبيئة. أصبحت تحظى الآن باهتمام دولي متزايد.

وفيما يتعلق بمبدأ عدم التدخل من حيث علاقته بمبدأ السيادة الوطنيــة فــيمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في هذا الخصوص، الاتجاه الأول: يتمســك بمبــدأ عــدم التدخل، ويرى التخلي عن هذا المبدأ ينطوي على مخالفة صــريحة للقواعــد القانونيــة الدولية ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة. وأما الاتجاه الثاني، فيميــل أنصاره إلى القبول بفكرة التدخل الدولي، شريطة أن يكون لهذا التدخل أسباب موضوعية تسوغه.

وأخيراً، فيما يتعلق بآلية التدخل الدولي خروجاً على مبدأ عــدم التــدخل، فــإن هناك ما يشبه الاتفاق العالمي في الفقه على أن التدخل المقبول هو ذلك الذي يــتم فــي إطار المنظمة الدولية ذات الصلة، ويكون محلا للإجماع من جانب أعضائها(٢٥).

وعلى جانب آخر يؤكد آخرون أن العولمة قللت من شأن المفهوم التقليدي لسيادة الدولة. وبعبارة أخرى، فإن مفهوم السيادة في ظل العولمة اختلف عن المفهوم التقليــدي، ويكتفي في هذا الشأن بالإشارة إلى قضايا حقوق الإنسان، وفكرة المحاسبة الدولية(٢٦).

وبعبارة أكثر تحديداً، يرى هؤلاء أن الظروف المهيئة واللازمة لممارسة السيادة بالمفهوم التقليدي قد انتهت، أو على الأقل تغيرت، ومن مؤشرات ذلك:

أ- أصبحت الدولة المعاصرة عاجزة تماماً عن السيطرة علـــى ظـــواهر مثـــل الشركات الكونية، والبورصات، والأقمار الصـــناعية، والمشـــكلات البيئيـــة الكونية، وحركة رؤوس الأموال، والأسواق المالية الكونية وغيرها(٢٧).

ب - أدت العولمة، وما يرتبط بها من ثورة اتصالات، إلى تآكل الحدود القائمـــة بين الدول القومية، حيث لم يعد هناك قدرة للدولة على حجب المعلومات عن الآخرين. الأمر الذي أدى إلى زيادة درجـــة الشـــفافية وإمكانيـــة محاســـبة السلطة. وبالتالي، يؤيد هذا الرأي مقولة أن العولمة أدت إلى إزالة الحـــدود السياسية(٢٨).

ومن هنا توجد أراء متعددة، أهمها رأى (S.*Huntington*) الـــذي يـــرى أن خطوط التقسيم بين الحضارات أخذت تحل محـــل الحـــدود السياســـية، وأن الصراعات القادمة ليست صراعات دول، وإنما صراعات حضارات(٢٩).

جـــ- يُعَدُّ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية أهم المبادئ المرتبطـــة بســـيادة الدولة، ورغم هذا يُعَدُّ مبدأ التدخل في شئون الدول من أهم المبـــادئ التـــي يدعمها المجتمع الدولي، وذلك لاعتبارات إنســـانية، مثـــل: التـــدخل فـــي الصومال، وفى جنوب العراق وشماله، وفى هاييتي.

د - لم تعد الدولة الفاعل الأساسي في السياسة العالمية، بل هنـــاك تعدديـــة فـــي الفاعلين، مع تراجع الوزن النسبي للدولة لصالح فـــاعلين آخـــرين. وتعـــد الشركات متعدية الجنسية أهم الفاعلين في السياسة العالمية، سواء من حيـــث القوة الاقتصادية، أو من حيث التأثير والنفوذ الكوني(٣٠).

ثالثاً: الأبعاد الثقافية للعولمة والدولة القومية :

تُعدُّ الثقافة محصلة التفاعل بين علاقات ثلاث: مع الله (العقيدة والـــدين)، ومـــع الآخر (المجتمع، والطبيعة)، ومع الذات (الرغبات، والغرائز، والحاجـــات). والثقافـــة، بهذا المعنى، هي التجربة التي تلخص الجوانب الإبداعيـــة، والاجتماعيـــة، والســـلوكية، والعقيدية، التي تسمح بالتمييز بين مجتمع وأخر، وبين ثقافة وأخـــرى(٣١). فهـــل يمكـــن

للعولمة، وفقاً لهذا التعريف للثقافة، أن تعمل على توحيد أو صـــهر ثقافـــات الشـــعوب المختلفة والمتفاوتة في ثقافة كونية واحدة ؟

وتحتل الثقافة أهمية كبيرة متزايدة في عالمنا المعاصر، لـــذا فـــإن الصـــناعات الثقافية تحظى باهتمام كبير اليوم، نظراً لما تتميز به من قدرة عاليـــــة علـــى بـــــلورة الرأي، وتشكيل العقل. وتشكل الولايات المتحدة أضخم مركـــز لاحتكـــار الصـــناعات الثقافية في العالم، فهي القطب المسيطر على إنتـــاج الصـــورة والمعلومـــات، وتســـعى الصناعات الثقافية والإعلامية في الولايات المتحـــدة إلـــى تكـــريس نمـــط المجتمـــــع الاستهلاكي، برغم بعدها المعلوماتي في الظاهر(٣٢).

ومن الجدير بالذكر أن الخوف من محاولات التنميط الثقـــافي الأمريكيـــة لـــيس مقصوراً على الدول النامية فحسب، فقد باتت الدول الأوربية تحذر من مخاطر "المطرقة الثقافية الأمريكية" على الثقافات الوطنية لهذه الدول، ففي فرنسا حذر بعض الكتاب مـــن مخاطر الاختراق الثقافي لأمريكي لفرنسا والدول الأوربية الأخـــرى وتهديـــده لهويتهـــا الثقافية. وفى أوروبا أصدر الاتحاد الأوربي قانوناً توجيهياً أطلق عليه "تليفزيـــون بـــلا حدود". وهو يفرض على القنوات التليفزيونية الأوربية أن تكون أغلبية البرامج (٦٠%) التي تبثها من أصل أوروبي. وقد تم بالفعل تغريم بعض القنوات التي لم تلتـــزم بهـــذا القانون، كالقناة السادسة الفرنسية(٣٣).

ويرى بعض الباحثين أن العولمة تمثل اختراقاً للهوية الثقافية الوطنية، وان هدف ذلك الاختراق الهيمنة، وتكريس التبعية الحضارية للغرب، وذلك لأن العولمة نظام يعمل على إفراغ الهوية الثقافية الجماعية من كل محتوى، ويدفع إلى التشتيت والتفتيت، فضلاً عن تكريس الثنائية والانشطار في الهوية الثقافية بين النخبة والجماهير(٣٤).

ولتوضيح الأبعاد الثقافية للعولمة نعرض للآتي:

١- المظاهر الثقافية للعولمة.
٢- القضايا الثقافية للعولمة.
٣- أنماط استجابة الدول للعولمة الثقافية.

١ - المظاهر الثقافية للعولمة :

يوجد الكثير من المظاهر الثقافية للعولمة ونعرض منها ما يلي:

أ - الاتجاه لصياغة ثقافة عالمية، لها قيمها ومعاييرها، والغرض منهـــا ضـــبط سلوك الدول والشعوب. والسؤال هنا: هل تؤدى هذه الثقافة العالمية إلـــى العدوان على الخصوصيات الثقافية، والى تقليل الدور الثقافي للدولة ؟

ب - سيطرة الصورة السمعية والبصرية في ظل العولمة، بوصفها وسيلة لتنميط الوعي والإدراك(٣٥). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلـــى تميـــز الثقافـــة الأمريكية بنفوذ عالمي واسع بسبب الدور الذي تقوم به شركات الإعـــلام الأمريكية في تسويق الثقافة الأمريكية، فضلاً عن الـــرواج الـــذي لاقتـــه الأفلام والموسيقى وغيرها من الصناعات الترفيهية الأمريكية في الســـوق الخارجية(٣٦).

جـ - تكريس الثنائية والانشطار في الهوية الثقافية لدول العـــالم الثالـــث، حيـــث تستطيع فئة معينة ــ وهي النخبة العصرية ــ التعامل مع منتجات العولمة الثقافية بحكم إتقانها للغات الأجنبية، أما عموم الشعب، وعلى رأسه النخبة التقليدية فهم في شبه عزلة. والنتيجة هي استمرار إعادة إنتاج متواصـــلة ومتعاظمة لثنائية: التقليدي والعصري، أو ثنائية الأصالة والمعاصرة، في الثقافة، والفكر، والسلوك.

د - إن ما يجري في ظل العولمة هو التركيز على التعددية الصورية أو الشكلية، حيث تتزايد القنوات التليفزيونية والصحف والمجلات وعدد الأحزاب، فـــي حين أنها جميعا تروج لأفكار متماثلة، أو على الأقل متقاربة، ويحدث ذلك متزامناً مع الإصرار على قمع التعددية الثقافية بمعناها الحقيقي.

هـ ــ هناك من يبدي تخوفاً من الآثار المحتملة لشبكة الإنترنـــت، إذ يمكـــن أن تمثل، في رأيهم، شكلاً جديداً من السيطرة السياسية بأســـلوب جديـــد(٣٧). وحقيقة، يوجد رؤى مختلفة بشأن هذه المظاهر، وأثرها علـــى السياســـات العالمية والدولة القومية:

الرؤية الأولى: صـــدام الحضارات:

يرى أنصار هذه الرؤية أنَّه، بعد انهيار الاتحـــاد الســـوفيتي وانحســـار المـــد الشيوعي، سوف ينتهي الصراع الأيديولوجي، وتختفي التمايزات الأيديولوجية بين هـــذه القوى، ليحل محلها التمايز الحضاري. وترجع الصراعات بين الحضارات فـــي العـــالم إلى عدد من الأسباب، أبرزها: تزايد التفـــاعلات بـــين الشـــعوب المختلفـــة، ووعـــي الحضارات بنفسها نتيجة الاحتكاك مع الآخر، وإدراكها أوجه الاختلاف والتشـــابه مـــع الحضارات الأخرى، وهو ما عزَّز الاختلافات والعدوات التي تضرب بجـــذورها فـــي أعماق التاريخ.

وبالتالي، ستكون الانقسامات الكبرى بين البشر لها طـــابع ثقـــافي، وســـتكون النزاعات الدولية بين الأمم والمجموعات التي لها حضارات مختلفة.

الرؤية الثانية: الثقافة العالمية :

يرى أنصار هذه الرؤية أن العالم ستسوده ثقافة عالمية واحدة، وســـتعمل هـــذه الثقافة، بما تمتلك من سمات، على صهر شعوب العالم في ثقافة واحدة، وهو الأمر الذي سيكون له مردوده الإيجابي على السلام والأمن في العالم. لكن يوجد داخل هذا التيـــار رافدان يختلفان في تعريف مضمون هذه الثقافة العالمية، حيث يرى أحـــد الرافـــدين أن مضمـــون الثقافـــة العالمية هذه سيكون نتاج صهر ثقافات العالم المختلفـــة فـــي بوتقـــة واحدة، نتيجة التفاعل بين هذه الحضارات.

أما أنصار الرافد الأخر فإنهم لا يرون أي دور يذكر للثقافات المختلفة في إطار الثقافة العالمية التي ستسود العالم، ومن ثم فهم يطرحون نموذجاً منفرداً على العالم، وهو النموذج الغربي بكل قيمه وأفكاره.

الرؤية الثالثة: الخصوصية الثقافية :

يرى أنصار هذه الرؤية أن زيادة التفاعلات بين الشعوب المختلفـــة أدت إلـــى زيادة وعى الناس بحضاراتهم، وإدراكهم للفروق بينهم وبـــين غيـــرهم، ممـــا زاد مـــن تمسكهم بثقافتهم وهويتهم في مقابل الآخر، خاصة الغرب.

وهناك مَنْ يؤكِّد أنَّ التحديث والنمو الاقتصادي لا يمكـــن أن يحققـــا التغريـــب الثقافي في المجتمعات غير الغربية، بل على العكس يؤديان إلـــى مزيـــد مـــن التمســـك بالثقافات الأصلية(٣٨).

وبعيداً عن هذه الرؤى المختلفة، للعولمة مظاهر ثقافية واضحة، ولكنهـــا أقـــل تأثيراً من المجال السياسي والاقتصادي.

٢ - القضايا الثقافية للعولمة :

توجد قضايا ثقافية عديدة مرتبطة بالعولمة، نعرض لأهمها:

أ ــ العولمة والتجانس الكوني والثقافة الكونية :

يرى بعض الباحثين أن النظرة الكلية للعولمـــة تتضـــمن فكـــرة التجـــانس أو التماسك، فإننا في ظل العولمة متماثلون بصرف النظر عن أي اختلافات: عرقيـــة، أو دينية، أو ثقافية. ويرى آخرون أن العولمة خلقت إحساساً متنامياً، بما يمكن أن نســـميه الإدراك الأخلاقي العالمي.

وبالنسبة للثقافة الكونية، يرى –أيضاً- بعض الباحثين أن القـــوى الاقتصـــادية تـــؤدي إلى خلق ثقافة عالمية متجانسة، وتقوم وسائل الإعلام الدولية بدور هام في هـــذا الـــشـــأن، وبطبيعـــة الحال هناك من يرفض التصور الســـابق، ويؤكـــد علـــى فكـــرة الاختلاف، وليس التجانس أو التماثل، ففي ظل العولمة تسود فكرة الأنا والأخر، ولـــيس التجانس الذي كانت تنشده العولمة. وهناك من يحدد معوقات التجانس بمجموعـــة مـــن العوامل، هي: المزايا التكنولوجية والمعرفية والمعلوماتية، والتخصـــص فـــي الإنتـــاج والعمل، وحقوق الملكية الفكرية وحمايتها، والظروف الاجتمـــاعية، والنزاعات العرقيـــة والقبلية.

ويمكن القول إن العولمة ليست عملية تصاعدية لإحداث التشـــابه أو التجـــانس الثقافي في العالم. وبعبارة أخرى، لن تؤدي العولمة إلى وضع نهاية للتنوع الثقافي فـــي العالم. صحيح أن تجاوز الحدود بواسطة الإعلام قد أدى إلـــى وجـــود قبـــول عـــالمي لمجموعة من الموضوعات والأفكار والمعايير والعادات، وصحيح، أيضاً، أنـــه، بفعـــل

معدلات العولمة الاقتصادية، أصبح الناس في مناطق متباينة من العالم يأكلون، ويشربون، ويسمعون، ويشاهدون، ويلبسون، ويستهلكون الأشياء نفسها في الوقت نفسه.

ولكن يظل من الصحيح أن الشعوب المتباينة حضارياً يفسرون ويستخدمون المنتج الكوني بطرق متباينة(٣٩).

وهذا ما يؤكده (صمويل هنتنجتون) في دراسة بعنوان: **(الغرب منفرد وليس عالمياً)** بمجلة الشئون الخارجية في عدد شهري (نوفمبر ــ ديسمبر ١٩٩٦م)، إذْ يشير إلى أن شعوب العالم غير الغربية لا يمكن لها أن تدخل في النسيج الحضاري للغرب، حتى وإن استهلكت البضائع الغربية، وشاهدت الأفلام الأمريكية. فجوهر كل حضارة هو: اللغة، والدين، والقيم، والعادات، والتقاليد، ومن المنطقي أن اختلاف هذه الأسس يؤدى إلى اختلاف الحضارات.

ويؤكد أن العولمة الاقتصادية ستؤدى إلى مزيد من التمسك بالثقافات الأصلية لتلك الشعوب، ولذلك يجب على الغرب أن يتخلى عن العولمة الثقافية(٤٠).

ب ــ العولمة وحق التغاير الثقافي :

تمثل العولمة، في جوهرها، استمراراً لفكرة المركزية الغربية، إذ يعانى الغرب، منذ زمن، من تأصل النزعة المركزية لديه، وهو ما يتجه به إلى نفي الآخر أو احتلاله، أو الهيمنة عليه، وجعله تابعاً ثقافياً.

ولا تقف المركزية الغربية عند حدود تقديم رؤية للعالم، بل تتجاوز ذلك لتصل إلى تقديم مشروع لتجانس الإنسانية، من خلال النموذج الغربي، وهكذا، فإن التنوع أو الاختلاف الثقافي والحضاري يمثل تحدياً للاعتقاد الغربي والأمريكي، فالمعتقدات الغربية العالمية تفترض أن شعوب العالم بأسره لابد لها أن تعتنق القيم والمؤسسات والثقافة الغربية؛ لأنها تجسد أرقى فكر؛ ولأنها أكثرها استنارة، وليبرالية، وعقلانية، وحداثة، وتحضر(٤١).

وبالتالي، على الشعوب المختلفة حماية هويتها بتحصين تلك الهويات الثقافية، وبالانتقال من موقع الدفاع إلى موقع المواجهة، بمفهوم العمل على نشر إشعاع ثقافتها.

كما إن حماية حق التنوع الثقافي تقضي بتنمية التعاون الـــدولي فـــي ميـــادين التربية والعلوم والثقافة، وفى إطار المواثيق والاتفاقيات القائمـــة، التـــي تحكـــم عمـــل المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية.

وفى الوقت نفسه، فإن حماية حق التنوع الثقافي على مستوى العالم لن تـــتم إلا إذا انتعش الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات، وأدى إلى رســـوخ قـــيم التوافـــق والتعاون والتعايش بين الحضارات المختلفة، وإلى تدعيم التعاون الـــدولي فـــي إطـــار المنظمات الدولية والإقليمية القائمة، التي تشكل في حد ذاتها المنظمة العالمية التي تجتمع حولها الشعوب والأمم والدول والحكومات.

ولكي يكون الحوار والتفاعل بين الثقافات والحضارات حواراً هادفاً مؤثراً يجب أن يقوم على قاعدة الاحترام المتبادل، وعلى القواعد التي اجتمع البشر علـــى صـــحتها وسلامتها، وانعقد إجماع الإنسانية على اعتبارها القانون الذي يحكم المجتمـــع الـــدولي، حتى يكون الحوار والتفاعل الحضاري في هذا الإطار، مستندين إلى الشرعية الدوليـــة، وقواعد القانون الدولي، والتي تُعدُّ المرجعية المتفق عليها.

وفى هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما جاء في المادة الأولى من إعلان مبـــادئ التعاون الثقافي الدولي:

- لكل ثقافة كرامة وقيمة، يجب احترامها والمحافظة عليهما.
- من حق كل شعب، ومن واجبه أن ينمي ثقافته.
- تشكل جميع الثقافات، بما فيها من تنوع خصب، وبما بينها مـــن تبـــاين وتأثير متبادل، جزءاً من التراث الـــذي يشـــترك فـــي ملكيتـــه البشـــر جميعاً(٤٢).

خلاصة القول، أن الهوية الثقافية والحضارية لأمة من الأمم، هي القدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات العامة التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها مـــن الحضارات.

جـ ـ العولمة والهوية القومية :

يرى بعض المختصين أن العولمة حركة تفكيكية، بـل أن العولمــة والتفكيـك مفهومان توأمان. بمعنى أن العولمة تقود اتجاهاً تفكيكاً داخل الدول، سواء كانت متقدمــة أو نامية، وبصفة خاصة داخل الأخيرة، حيث هناك اتفاق على أن اتجاه التفكيـك يـؤثر بدرجة أشد، وبصورة أكبر على الدولة في الجنوب، وبدرجة لا تقارن مع نظيرتها فــي الشمال. أياً ما كان الأمر، فإنه بتأثير العولمة يتم إضعاف الهويــة القوميــة، وتشـجيع هويات تتخطى الدولة، وتقوية أخرى دون المستوى القومي أو الوطني، ويتضــح ذلــك بالآتي:

- تواجه كافة الدول مشاكل تتعلق بالتكامل القومي أو الوطني، مع اخـتلاف في الدرجة بين الدول المتقدمة ودول الجنوب، خاصة بعد انتهاء الحــرب الباردة.
- أدت التطورات الكونية إلى تقوية الهويــات دون المســتوى القــومي، أو هويات التجمعات التحتية ودعمها، خاصة بين الجماعــات الأثنيــة داخــل الدولة. ويتجلى هذا الاتجاه في الهويات الأثنية أو القومية التي ظهــــرت فــي شــرقــي أوروبا، والاتحــاد السوفيتي، وفى الــكثـــير مــن دول الجــنوب، ويوغسلافيا.
- أدت العولمة إلى ظهور هويات فوق قومية، تتخطــى مشــاعر التماسـك القومي والهوية الوطنية، كما أدت إلى تدعيمها، فنتيجة لنمو وسائل الإعلام متجاوزة الحدود انجذب الكثيرون من سكان الدول إلــى هويــات، ربمــا تتخطى مشاعر التماسك أو الاندماج الوطني. وقد لاحظ بعض المختصين ظهور ما اسماه "قبائل عالمية"، ويقصد بها نمو التفاعلات، وزيادة الروابط بين الجماعات القومية عبر الحدود، مثل: تجمعات الصينيين عبر البحار، كما إنه بفعل المؤتمرات الكونية ووسائل الاتصال تحققــت روابــط فــوق إقليمية، مثل: حركات المرأة، ومنظمات حقــوق الإنســان، والجماعــات

الدينية، وغيرها. وقد تحدث (هنتنجتون) عما أسماه بالهويـــة الحضـــارية التي تتخطى حدود الدول، وعن ظواهر مرتبطـــة بهـــا، مثـــل: مســـاندة الأقرباء، أو التجمع الحضاري(٤٣).

٣ - أنماط استجابة الدول للعولمة الثقافية :

تُعدُّ العولمة الثقافية أكثر أشكال العولمة حساسية، لذلك تثير نقاشاً حول الشـــكل الثقافي المناسب الذي يجب أن نتفاعل معه، وقد برزت داخل هذا الجدل ثلاثـــة نمـــاذج مختلفة لمواقف دول العالم من العولمة الثقافية، وهى:

أ ــ دول النموذج الأول :

وهي مجموعة الدول التي تقف موقف الرفض للعولمة الثقافية، بوصفها غـــزواً حضارياً. لقد سادت بعض دول العالم نزعة محلية أخذت في التزايد مع زيادة الحـــديث عن ثقافة عالمية. ولذا فقد دخلت هذه الدول في صراع مع العولمة الأمريكية، وفى هذه المجموعة يمكن أن تندرج الصين، وإيران، وكوريا الشمالية، وغيرها من دول العالم.

ب ــ دول النموذج الثاني:

لقد وجدت الثقافة الأمريكية، التي تعـــد امتـــداداً للحضـــارة الغربيـــة، صـــدى وإعراضاً من بعض الثقافات الغربية التي تنتمي لنسيج الثقافة الأمريكية الحضاري نفسه. ولهذا فإن نظرتهم للثقافة الأمريكية لم تكن رفضاً كاملاً، ولا قبولاً كـــاملاً، ومـــن هـــذه الدول فرنسا، والهند، وبعض الدول الأوربية.

جـــ ــ دول النموذج الثالث :

وهي مجموعة الدول التي انصهرت في الثقافة الأمريكية، بكل قيمهـــا الماديـــة والمعنوية، دافعة ثقافتها المحلية في اتجاه الدمج المطلق مع الثقافة الأمريكية، بكـــل مـــا فيها من إيجابيات وسلبيات. ويُعدُّ هنا نموذج الدولة الإسرائيلية أوضح مثال على هـــذه المجموعة، والتي يمكن وضع كوريا الجنوبية ضمنها كذلك.

وعلى الرغم من سهولة هذا التقسيم، فإنه ليس كذلك على ارض الواقع، فـــأكثر الدول يمكن أن يندرج تحت أكثر من نموذج في آن واحد، خاصة إذا أولينـــا اهتمامنـــا لوجهة النظر الشعبية التي تم تجاهلها في التقسيم السابق، ولذلك يمكن إدراج بعض الدول ــ ومنها الدول العربية ــ تحت النماذج الثلاثة في آن واحد(٤٤).

وخلاصة الأمر، أن العولمة لا تعنى بحال نهاية التنوع الثقافي في العالم، كمـــا أن العولمة الثقافية لم تحقق ما حققته العولمة الاقتصادية. ففي كل مرة كانـــت العولمـــة الثقافية تقترب من اختراق مكونات الثقافة الأساسية عند أي شعب من شعوب العالم، لـــم تكن الاستجابة اندماجاً أو انسحاباً، بل مزيداً من التشـــبث بالهويـــة، كمـــا جـــرى فـــي الجمهوريات الإسلامية وغير الإسلامية التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق، بـــل وفى أوروبا نفسها.

رابعاً: العولمة والدولة القومية :

يوجد جدل حول تأثير العولمة على الدولة، والذي يرتبط بتساؤل رئيسي: هـــل منظور العولمة يعني انتهاء نظام الدولة، بمبادئه وقواعـــده التقليديـــة - التـــي حكمـــت العلاقات الدولية مما يزيد عن ثلاثة قرون – ويرسي مبادئ وقواعد جديدة للدولة؟ وإلى أى مدى تختلف المبادئ والقواعد الجديدة عن نظيراتها التقليدية؟

وأسفر هذا الجدل عن ظهور ثلاثة اتجاهات حول طبيعة تأثير العولمـــة علـــى الدولة: الاتجاه الأول: يرى أنصار هذا الاتجاه أن العولمة تعنى انهيار قـــوة الدولـــة، وستؤدي إلى انتهائها أو تلاشيها، أو ستمهد لخروج الدولة من التاريخ، على نحو يذكرنا بما تنبأ به كل من الليبراليين واللينينيين فى مطلع القرن العشرين، وكرره الوظيفيون فى منتصفه، وأكده بعض الدارسين، بإشارتهم إلى أن العولمة تؤدي إلى حقبة ما بعد الدولـــة القومية، وتدشن لأخرى قد لا تكون حقائق العصر الحديث السائدة، منذ قرابـــة خمســـة قرون من مكوناتها، ومن ثم ترسى أسس ثورة جديـــدة فـــى التـــاريخ ســـتكون قوتهـــا المجموعة الإنسانية، بدلاً من الجماعة الوطنية والقومية.

أما الاتجاه الثانى : فيرى أنصاره أن العولمة تــدعيم لســلطه الدولـــة وزيـــادة سيطرتها، حيث لا يزال معدل الإنفاق العام - الذى يشير إلى مدى سيطرة الدولة علـــى موارد المجتمع - مرتفعا فى دول العالم، كما إن ضغوط التكامل فى الاقتصاد العالمي لا تدفع فى اتجاه انكماش الدولة، بل تترك الحكومات بسلطاتها الاقتصادية المتعــددة كمــا كانت من قبل.

وأخيراً، يرى أنصار الاتجاه الثالث أن العلاقة بين العولمة والدولة علاقة تتدرج في إطار التفاعل بين الاستمرارية والتغير.

وفى الحقيقة، لا يمكن قبول الاتجاه الأول والثاني ، فالعولمة لـــن تـــؤدي إلـــى انتهاء الدول أو تلاشيها، كما إنها لن تدعمها دون أن تمسها. وبالتـــالى، يمكـــن قبـــول الاتجاه الثالث التوفيقى، الذى يشير إلى حدوث تغيرات طرأت على قدرات الدولة وقوتها ووظائفها، وكذلك عملية صنع القرار فيها ومركزها فى النسق العالمى.

ويُعدُّ ***(James Rosenau)*** من المؤيدين لتراجـــع دور الدولـــة فهـــو يـــرى أن التغيرات العالمية أنهت مركزي الدولة في السياسة الدولية، ولذلك يقتـــرح مصـــطلحين لوصف المرحلة الراهنة: مصطلح السياسات العالمية "***world politics***"، أو مصطلح مـــا بعد الدولية "***Post Internationalism***". كما يرى أن العالم أصبح متعدد المراكـــز، ولـــه سياسات وقواعد خاصة به، يطلق على الفـــاعلين فيـــه ***The Sovereignty Free Actors (SFAs)***، وأهمهم الشركات متعددة الجنسية، والأقليات الأثنيـــة، والجماعـــات المهنيـــة والأحزاب السياسية، والمنظمات عابرة الحدود، وغيرها. وهؤلاء الفاعلون قد يتعاونون أو يتنافسون مع الفاعلين المرتبطين بالدول"***The Sovereignty Bound Actors (SBAs)***" .

وتشير هذه الآراء إلى أن الدولة أصبحت أقل تأثيراً وكفاءة في إدارة شـــؤونها الـــداخلية، ولم تعد قادرة على حل المشكلات الجديدة. وقـــد أدى ذلـــك إلـــى نتيجتـــين: أولهما: أن الدولة أصبحت مصدراً من مصادر الاضطراب العالمي في السياسة ما بعد الدولية، وثانيهما: ضعف ثقة المواطنين في قدرة دولهم على حل المشـــكلات الجديـــدة، وهو ما يسميه ***(Rosenau)*** أزمة السلطة(٤٥).

كما يرى (**Clark**) أن الاتجاهات الكونية، فيما بعد انتهاء الحرب البـــادرة، أدت إلى أزمة عميقة فى قدرة الدولة، وجعلتها مكشوفة للقوى الكونية. كما يـــرى أن الدولـــة الليبرالية الجديدة خادمة لكل من الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي، فهى لم تعد جهاز الإدارة الاقتصادية الوطنية، بل تهدف إلى تكييف اقتصادها مع ديناميكيـــات الاقتصـــاد الكوني. وبالتالي، أصبحت الدولة بمنزلة دولة رفاهية لرؤوس الأموال الكونية، وخاصة بعد أن هجرت الدولة الليبرالية الجديدة نظم الرفاهية الوطنية[٤٦].

وحقيقة، تؤدي العولمة إلى إعادة هيكلـــة الدولـــة ***Restructuring of the state*** وحدوث تغير أو تحول فى طبيعتها، حيث تشهد الدولة القومية تراجعاً لقوتها فى مواجهة التطـــورات الكونية، وما نتج عنها من مشكلات جديدة، تعجز الدولة عـــن مواجهتهـــا، مثل: قضايا الإرهاب، والبيئة، والأزمات، والمالية، وغيرها.

الخاتمـــة :

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها ما يلي:

- أدت العولمة إلى بروز العديد من القضايا السياسية والثقافيـــة، مثـــل: حقـــوق الإنسان، والاضطهاد الديني، والأقليات، والتحول الديمقراطي. كمـــا اكتســـبت هذه القضايا أبعاداً جديدة. ورغم أن هذه القضايا، على المستوى النظري، تلقى قبولاً دولياً إلا أنه في عملية التطبيق الفعلي يحدث ازدواجيـــة وفقـــاً لمصـــالح الدولة المهيمنة، مما جعل بعضهم يبادر برفضها.

- أدت العولمة إلى انتهاء المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية، وذلـــك بـــالنظر إلـــى التدخل لاعتبارات إنسانية في شؤون الدول الداخلية، وبالنظر إلى عـــدم قـــدرة الدول على السيطرة على الحدود الخاصة بهـــا بســـبب التطـــور التكنولـــوجي والتكتلات الاقتصادية، وبالنظر إلـــى عجـــزهـــــا عـــــن مواجهـــة بعـــض القضايـــا، مثل: الإرهاب، والبيئة، وغيرها.

- كما تجدر الإشارة إلى أن العولمة لم تؤدِ إلى إضعاف الدولة، وإنما إلى تراجـــع قدرتها في التعامل مع بعض القضايا، وخاصة القضايا ذات الطابع الكوني.

- رغم ما تحدثه وسائل الأعلام الحديثة من اختراق ثقافي، إلا إن العولمـــة ليســت عملية تصاعدية لاحداث التجانس الثقـــافي العـــالمي، وبالتـــالي، لـــم تـــؤد العـــولمـــة إلى نهاية التنوع الثقافي، وذلك لأن أسس الحضارة التي تقوم عليها هي: اللغـــة، والدين، والقيم، والعادات، والتقاليد، وهى تختلف مـــن حضـــارة لأخرى، ومن المنطقي أن اختلاف هذه الأسس يؤدى إلى اختلاف الحضارات.

- تؤدي العولمة إلى إضعاف الهوية القومية، بتشجيع هويـــات تتخطـــى الدولـــة، وبتقوية أخرى دون المستوى القومي أو الوطني. وهذا الأمـــر يـــؤدي إلـــى إضعاف الدولة التي تعتمد على الهوية الوطنية، والانتماء الوطني.

- تٌعدُّ الأبعاد الثقافية للعولمة أكثر الأبعاد حساسية، ولذلك لم تحقق العولمة الثقافيـــة ما حققته العولمة الاقتصادية والسياسية.

ويمكن القول إن دور الدولة وقوتها تأثرت بالتطورات المرتبطة بالعولمـــة، وإن السيادة بالمفهوم التقليدي قد انتهت، حيث بدأت تفقد آليات السيطرة على حركة التجـــارة والمال والناس والأفكار، وتعزز النشاط التجاري والمالي غير الحكومي، ولكن لم تنتـــهِ الدولة، وإنما حدث تغير لبعض وظائفها ودورها حتى تستطيع مواكبة النظـــام العـــالمي الجديد.

وبعبارة أخرى، فإن العولمة والدولة تربطهما علاقة تتدرج في إطار التفاعل بين الاستمرارية والتغير، كما إن استمرار الدولة مرهون أساساً بقدرتها على الإمساك بزمام العلاقات الداخلية والخارجية لها.

وبالتالي، أدت العولمة إلى إعادة هيكلة الدولة، بمعنى حدوث تغير أو تحول في طبيعة الدولة، وقوتها، ووظائفها، ومركزها في النسق العالمي، دون أن يعني ذلك انتهاء الدولة وتراجعها، وانتهاء حدودها الجغرافية .

الهـــوامـــش:

(١) هالة مصطفى، **العولمة القادمة**، مجـلة قضايا برلمانيـة (القاهرة: مركز الدراســات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الثالثة، العدد ٣٦، مارس ٢٠٠٠م)، ص٤-٧.

(٢) إبراهيم العيسوي، **مناقشة الأوراق البحثية التي قدمت إلى ندوة "العرب والعولمــة"**، فـي: أسـامة الخـولي (محرر)، العرب والعولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م)، ص٥٠.

(٣) السيد يسن، **في مفهوم العولمة، "ندوة العرب والعولمة"**، مرجع سابق، ص١٠- ٤٣.

(٤) J. Rosenau, The Dynamics of Globalization :Toward an Operational formulation, Security Dialogue, Vol. ٢٧, No.٣, ١٩٩٦, p٢٤٧-٢٦٢.

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر:

- عمرو محي الدين، **مناقشة الأوراق البحثية التي قدمت إلى ندوة "العرب والعولمة"**،مرجع سـابق، ص٣٥ – ٣٧.
- نيفين مسعد (محرر)، **رؤية الشباب العربي للعولمة**، (القاهرة: معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة، ٢٠٠٠م) ص٥٩–٩٠، ص١٦١–١٦٤.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول الدولة، انظر :

- محمود إسماعيل، المدخل إلى العلوم السياسية (القاهرة : دار النهضة العربيـة، ط٢، ١٩٩١م) ص٥٧-٥٩ .
- مصطفى كامل السيد، دراسات في النظرية السياسية (القـاهرة: كليـة الاقتصـاد بجامعـة القـاهرة، ١٩٩٤م) ص١٤٥–٣٧٩.

(٧) طلال عتريسي، **مناقشة الأوراق البحثية التي قدمت إلى ندوة "العرب والعولمة"**، مرجع سابق، ص٤٦.

(٨) لمزيد من التفاصيل حول قضايا حقوق الإنسان، انظر:

- محمد فائق، "**حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية**، مجلة المستقبل العربى (القاهرة: مركز دراسـات الوحدة العربية، عدد ٢٤٥، يوليو ١٩٩٧م)، ص٦.
- امجد جبريل، **العولمة والهوية الثقافية: دراسة حالة للوطن العربى**، فى: نيفين مسعد (محـرر)، مرجـع سابق، ص٣٢٦-٣٢٧.

(٩) Stephen Gill, **Globalization:Democratization and Indifference**, in: James H.Mittelman (ed), RiennerPublisher, ١٩٩٦) p٢١٤- Globalization: CriticalReflections (Boulder and London: Lynne ٢١٥.

(١٠) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهـــرام للترجمـــة والنشر ، ١٩٩٣م)، ص١٠-١١.

(١١) أيمن دسوقي، **أثر العولمة في دور الدول**، في: نيفين مسعد (محرر)، مرجع سابق، ص١٢٨.

(١٢) Stephen Gill, op.cit, p.p٢١٥-٢١٨.

(١٣) لمزيد من التفاصيل حول التحول الديمقراطي، انظر:

Samuel P.Huntington, **"The clash of Civilizations",** foreign Affairs (Vol. ٧٢, No.٣, Summer١٩٩٣).

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: أيمن دسوقي، **مرجع سابق**، ص١٣٠-١٣١.

(١٥) عبدالسلام المسدى، **العولمة والعولمة المضادة**، القاهرة، ١٩٩٩م، ص١٤٧ وما بعدها.

(١٦) هاني لبيب، **العولمة وقضية الحماية الدينية في مصر**، فى: نيفـــين مســـعد (محـــــرر)، مرجـــــع سابـــــق، ص٢٠١-٢٠٤.

(١٧) السيد يسن، **العولمة والطريق الثالث**، (القاهرة: ميريت للنشـــر والمعلومـــات، ١٩٩٩م)، ص٦٨-٦٩.

(١٨) عبدالسلام المسدي، **مرجع سابق**، ص١٥٧.

(١٩) هاني لبيب، **مرجع سابق**، ص٢٠٤-٢٠٨.

(٢٠) أيمن دسوقي، **مرجع سابق**، ص١٣٩-١٤٠.

(٢١) James Rosenau, Post- International Turbulant World, in: James Rosenau and Marry Durfee, **Thinking Theory Thorougly Coherent Approaches to an Incoherent world,** (New York: Westview press, ١٩٩٥)p.٣٧-٥٠.

(٢٢) أيمن دسوقي، **مرجع سابق**، ص١٤٠-١٤١.

(٢٣) محمد الأطرش، "**العرب والعولمة: ما العمل؟**، مجلة المستقبل العربى، (بيروت: مركـــز دراســـات الوحـــدة العربية، عـــدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨م)، ص١٠٥-١٠٦.

(٢٤) محمد الأطرش، **مناقشة الأوراق البحثية التي قدمت إلى ندوة العرب والعولمة**، **مرجع سابق**، ص٥١-٥٢.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم السيادة، انظر:

- أحمد رشيدي، **التطورات الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية**، سلسلة بحوث سياسية (القـــاهرة: مركـــز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ع٨٥، ١٩٩٤م)، ص٣–٩.
- محمود إسماعيل، **مرجع سابق**، ص٩١–١٠٥.
- أحمد رشيدي، **العولمة ومبدأ السيادة الوطنية**، في: حسن نافعـــة، وســـيف عبـــدالفتاح (محـــررين)، **العولمة: قضــــايا ومفاهـــيم**، (القاهـــرة: كلـــية الاقتصاد بجامعة القاهرة، ٢٠٠٠م)، ص٧٣ –٨٢.

(٢٦) James Rosenau, **Post- International Turbulant World**, op.cit, p.٦٣, p.٧٥.

(٢٧) أيمن دسوقي، **مرجع سابق**، ص١٣٤.

(٢٨) James Rosenau, **Post-International Turbulant World**, op.cit, p.p٤٧.٤٨

(٢٩) Samuel P.Huntington, op.cit, p.٢٩.

(٣٠) أيمن دسوقي، **مرجع سابق**، ص١٢٠.

(٣١) طلال عتريسي، **مرجع سابق**، ص٤٦.

(٣٢) امجد جبريل، **مرجع سابق**، ص٣٢١.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل حول الاختراق الثقافي، انظر:

- الصادق رابح، **وسائل الأعلام والعولمة**، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة، عدد٢٤٣، مايو ١٩٩٩م)، ص٢٤.
- أيمن منصور، **الاختراق الثقافي عن طريق البث الوافد**، في: سعد لبيب (محرر)، الاختراق الإعلامي للوطن العربي، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦م).

(٣٤) محمد عابد الجابرى، **العولمة والهوية الثقافية: عشر اطروحات**، مجلة المستقبل العربـــى (بيـــروت: مركـــز دراسات الوحدة العربية، عدد ٢٢٨ فبراير١٩٩٨م)، ص٣-٧.

(٣٥) امجد جبريل، **مرجع سابق**، ص٣٢٢-٣٢٣.

(٣٦) السعد عمر سعيد، **الأبعاد الثقافية للعولمة**، في: نيفين مسعد (محرر)، مرجع سابق، ص٣٧٢.

(٣٧) امجد جبريل، **مرجع سابق**، ص٣٢٣.

(٣٨) السعد عمر سعيد، **مرجع سابق**، ص٣٦٦-٣٦٩.

(٣٩) لمزيد من التفاصيل حول التجانس الثقافي، انظر: أيمن دسوقي، **مرجع سابق**، ص١٢٢-١٢٣.

(٤٠) Samuel P.Huntington, **“The West: Unique, Not Universal”**, Foreign Affairs (Nov./Dec., ١٩٩٦) p. ٢٨-٤٦.

(٤١) أمجد جبريل، **مرجع سابق**، ص٣٢٤.

(٤٢) هبة احمد عبدالله، **العولمة وقضايا المرأة**، في: نيفين مسعد (محرر)، مرجع سابق، ص٤٥٨-٤٥٩.

(٤٣) أيمن دسوقي، **مرجع سابق**، ص١٢٤-١٢٥.

(٤٤) السعد عمر سعيد، **مرجع سابق**، ص٣٧٦-٣٧٨.

(٤٥) James Rosenau, **Post- International Turbulant World**, op.cit.

(٤٦) Ian Clark, **Globalization and Fragmentation : International Relations in the Twentieth Century**, (NY: Oxford University Press inc., ١٩٩٧).